

وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ

الْعَيْنُ الْبَاصِرَةُ فِي  
كُشْفِ وَثَنِيَّةِ  
الْإِنْتِخَابَاتِ الْمُعَاَصِرَةِ

ناصر الشَّيْخُ الْقُرَشِيُّ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

{وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ  
وَلَا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ فَتَفْرَقَ بَكُمْ عَنْ  
سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ  
تَتَّقُونَ} [سورة الأنعام 153]



عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : ' بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً،  
وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجٍ، وَمَنْ  
كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ  
النَّارِ '. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ



## بسم الله الرحمن الرحيم

{ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ  
الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ }

خلق الخلق لإفراده بما اختص به سبحانه فهو الله  
ربنا المعبود له الملك سبحانه يشرع ما يشاء ويختار  
ليس له شريك ولا تد ولا منازع..

من وحده قرّبه وأدناه ومن أشرك به أبعدّه وأقصاه  
له الحكم و التشريع قال في محكم التنزيل : {إن  
الحُكْمَ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ ذَٰلِكَ الدِّينُ  
الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ } [سورة يوسف  
40] وقال : { وَلَا يُشْرِكْ فِي حُكْمِهِ أَحَدًا } [سورة  
الكهف 26]

والصلاة والسلام الأتمين الأكملين على إمام  
الموحدين الداعي إلى سبيل رب العالمين معلم  
الناس الخير و منقذهم من ظلمات الشرك إلى نور  
لإسلام والهداية القائل : إن العلماء ورثة الأنبياء  
وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا، إنما ورثوا  
العلم، فمن أخذه أخذ بحظّ وافر".



وإنّ من واجب من ورث عن الأنبياء العلم أن يدعو  
إلى التوحيد ويدافع عنه و يقمع شبهات الدعاة على  
أبواب جهنم الذين ما تركوا شرا إلا و زينوه و  
زخرفوه للناس ، وإنّ من أشر ما يروجون له في  
هذا العصر الإنتخابات الشريكية ليقتحم الناس بها  
أبواب الشرك و الردة أفرادا و جماعات من دعاة و  
متأولة و مروجين و ناخبين و مرشحين ..

و هانحن نرمي بهذا السهم من كنانة أهل السنة و  
الجماعة على الجفافة أهل الفتنة و من لف لفهم من  
المحسوبين على العلم و أهله نضعه بين أيديكم  
إخواننا أهل السنة .. نفند به مزاعم القوم و ننقض  
بنور الوحي بيوتهم الواهنة المتهالكة راجين المولى  
عز وجل أن يسدد الرمي ويثبت الأقدام وينزل  
السكينة على قلوب إخواننا أهل السنة و نور الهداية  
في نفوس من شاء ربنا هدايته ممن إلتبست عليهم  
هذه المسألة .. اللهم آمين





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة 1

تعريف الإنتخابات :

لغة: انْتَخَبَ الشيءَ: اختارَه. والنُّخْبَةُ: ما  
اختاره، منه. وثنْبَةُ القومِ وثنْبَتُهُم: خيارُهُم. قال ا  
لأَصمعي: يقال هم ثنْبَةُ القوم، بضم النون وفتح  
الخاء. قال أبو منصور وغيره: يقال ثنْبَةُ، بإسكان  
الخاء، واللغة الجيدة ما اختاره الأَصمعي.  
ويقال: جاءَ في ثنْبِ أصحابه أي في خيارهم.  
وثنْبَتُهُ أنْخَبَهُ إذا تَرَعَّتْهُ. والثنْبُ: التَّرَعُّ. والا  
نتخابُ: الانتزاع. والانتخابُ: الاختيارُ والانتقاءُ؛  
ومنه النُّخْبَةُ، وهم الجماعة تُختارُ من الرجال،  
فتُنتزَعُ منهم. وفي حديث عليٍّ، عليه السلام، وقيل  
عُمَرُ: وَخَرَجْنَا فِي النُّخْبَةِ؛ النُّخْبَةُ، بالضم: الـ



مُنْتَخَبُونَ من الناس، ال-مُنْتَخَوْنَ. وفي حديث ابن ا  
لأ كَوْع: ائْتَحَبَ من القوم مائة رجل . لسان العرب  
لابن منظور 752/1

الانتخابات مصطلح محدث و المفهوم  
الشرعي له : إختيار الأفراد من المسلمين حصرا  
من يمثلهم ويسعى في مصالحهم بما لا يتناقض مع  
الشرع الحنيف .

الانتخابات في المفهوم المعاصر :  
تصويت الشعب (منتسب ساعي إلى الردة او كافر  
أصلي أو مرتد أو وثني ) لإختيار مشرعين من دون  
الله وإختيار طاغوت منازع لله في ربوبيته مبدل  
حاكم بغير ما أنزل الله .





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة2

هل يوجد علاقة بين الانتخابات المعاصرة و  
البيعة والشورى ؟؟؟ !!

قال تعالى : {وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا  
الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا  
رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ } [سورة الشورى 38]

قال تعالى : {فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ وُكُوفٌ  
كَأَنَّكَ قُضَاءُ عَلَيْهِ الْقَلْبُ لَانْقِضُوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ  
عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ فَإِذَا  
عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ  
يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ } [سورة آل عمران 159]



﴿المتأمل للانتخابات المعاصرة وغايتها يعلم يقينا الفرق بينها وبين البيعة العامة والشورى في النتائج وإن لبسَ البلاعمة على البسطاء اتفاق الصورة لكن الحقائق متابينة من عدة وجوه :

1- الانتخابات يقوم عليها الرعاع والجهال والكفار اما البيعة والشورى فلا يقوم بها إلا أهل الإسلام و العدل والعلم والتقوى

قال تعالى : {أَفَتَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ} [سورة القلم 35]

2- الانتخابات الغاية منها اختيار طاغوت مبدل لشرع الله ولا إشكال في اختيار كافر ابتداءً ونواب أحبار مشرعين من دون الله اما البيعة و الشورى فغايتها اختيار حاكم بما أنزل الله موحد خادماً لشرع الله . قال تعالى : {أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ} وَلَوْلَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ لَفُضِيَ بَيْنَهُمْ <sup>فَلَهُ</sup> وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ { [سورة الشورى 21]





3- الانتخابات مرجعيتها الديمقراطية والقانون  
الوثن اما البيعة والشورى فمرجعيتها الوحي المنزل  
، الكتاب والسنة .

قال تعالى : {أَفَقِيرَ اللَّهُ أَتَبْغِي حَكْمًا وَهُوَ الَّذِي  
أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا} (الأنعام \_114)  
وقال جل ثناؤه : {وَلَقَدْ جِئْنَاهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ  
عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} (الأعراف \_52)

4- في الانتخابات يسوى بين صوت الرجل وصوت  
المرأة ، بل وتسمح بوصول المرأة للحكم ( الولاية  
العامة ) وهذا محرم ...

فَعَنْ أَبِي بَكْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقَدْ تَقَعَّبَنِي  
اللَّهُ بِكَلِمَةٍ سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ  
وَسَلَّمَ أَيَّامَ الْجَمَلِ بَعْدَ مَا كِدْتُ أَنْ أَلْحَقَ بِأَصْحَابِ  
الْجَمَلِ فَأَقَاتِلَ مَعَهُمْ . قَالَ : لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ أَهْلَ قَارِسَ قَدْ مَلَكَوا عَلَيْهِمْ بَنَتْ  
كَسْرَى قَالَ : ( لَنْ يُقْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ )  
رواه البخاري (4425)



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة3

طرق اختيار الحاكم في الإسلام :

1\_ بالبيعة من أهل الحل والعقد خلافة أبي بكر  
رضي الله عنه وأرضاه .

2\_ بالنص على ولي العهد كفعل أبي بكر مع عمر  
رضي الله عنهم في اختياره خليفة وهو في حياته  
ويبايعه أهل الحل والعقد .

3- النص على جماعة الشورى ليختاروا هم واحداً  
منهم ويبايعه أهل الحل والعقد كما فعلوا مع عثمان  
من الستة الذين سماهم عمر رضي الله عنهم





#### 4- حكم الحاكم المتغلب بالقوة

وقد نقل الإجماع على صحة بيعه الحاكم المتغلب غير واحد من اهل العلم .

قال ابن عمر: (لا أقاتل في الفتنة، وأصلي وراء من غلب). [الطبقات الكبرى 4 / 149].

قال الإمام أحمد رحمه الله ( ت 241 هـ ) :  
(ومن خرج على إمام من أئمة المسلمين وقد كانوا اجتمعوا عليه وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان بـ الرضا أو بالغلبة، فقد شق هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله، فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية ) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص 80 .

- حكى الإجماع ابن حجر، فقال : ( وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب و



الجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه لما  
في ذلك من حقن الدماء، وتسكين الدهماء ) فتح  
الباري ( 7 / 13 )

الحالات الممكنة لهذه النازلة :

الحالة الأولى : إذا كان نظام الحكم إسلامياً  
وقد خضع وانقاد لحكم الله تعالى .

الحالة الثانية : أن يكون نظام الحكم غير إسلامي  
او نظام يدعي الإسلام ويصطنعه.





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة4

﴿ تفصيل الحالات وأدلتها :

الحالة الأولى :

إذا كان نظام الحكم إسلامياً، وقد خضع وانقاد  
لحكم الله تعالى في قوانينه ولوائحه وأحكامه  
وأدبياته، وكان المنتخبون يحملون المواصفات  
الشرعية لأهل الحل والعقد، كالعلم والعدالة والا  
ستقامة والرأي والحكمة، وكانوا أهل شوكة في  
الناس يحلون الأمور ويعقدونها : فلا مانع عندئذ  
من المشاركة في انتخابات هذا وصفها، ولا فارق  
مؤثر بينها وبين الاختيار الذي كان يتم في زمن  
الخلفاء الراشدين والأئمة المهديين. بل المشاركة  
فيها من إيصال الأمانة التي أمر الله بحفظها



وتأديتها إلى أهلها؛ قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ  
تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا} [النساء: 58] .

﴿من الأمانة اختيار أهل العلم والإيمان وتوسيد  
الأمر إليهم :

ففي (مسند أحمد وصحيح البخاري) من حديث  
أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله  
صلى الله عليه وسلم: "إِذَا ضَيَّعَتِ الْأَمَانَةُ فَانْتَظِرِ  
السَّاعَةَ، قَالَ: كَيْفَ إِضَاعَتُهَا؟ قَالَ: إِذَا وُسِّدَ الْأَمْرُ  
إِلَىٰ غَيْرِ أَهْلِهِ فَانْتَظِرِ السَّاعَةَ".

﴿ثم السعي للإمارة والسلطان :

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنْ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ : " إِنْكُمْ سَتَحْرُصُونَ عَلَى الْإِمَارَةِ، وَسَتَكُونُ  
تَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَنِعْمَ الْمَرْضِعَةُ ، وَبُئِستَ القاطمة  
". رواه البخاري 7148



﴿الولاية لا تعطى لمن طلبها في الإسلام:

عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنُ سَمُرَةَ ، لَا تَسْأَلِ الْإِمَارَةَ ؛ فَإِنَّكَ إِنْ أُوتِيَتْهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وَكَلْتَ إِلَيْهَا ، وَإِنْ أُوتِيَتْهَا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا ، وَإِذَا حَلَقْتَ عَلَى يَمِينٍ ، قَرَأْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا ، فَكَقِرْ عَنْ يَمِينِكَ ، وَأَتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ " . رواه البخاري 6622 .

﴿الواجب منع مَنْ يحرص على الولاية منها لا ترغيبه فيها فضلا عن وجوبها عليه !

عَنْ أَبِي مُوسَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَا وَرَجُلَانِ مِنْ قَوْمِي ، فَقَالَ أَحَدُ الرَّجُلَيْنِ : أَمَرْتَا يَا رَسُولَ اللَّهِ . وَقَالَ الْآخَرُ مِثْلَهُ ، فَقَالَ : " إِيَّا لَّا تُؤَلِّي هَذَا مَنْ سَأَلَهُ ، وَلَا مَنْ حَرَصَ عَلَيْهِ " . رواه البخاري 7149





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة5

الأدلة على جواز الإختيار المجرد وفق ضوابط  
الشرع 1 :

قال تعالى : {وَاخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا  
لِّمِيقَاتِنَا ۖ فَلَمَّا أَخَذَتْهُمُ الرَّجْفَةُ قَالَ رَبِّ لَوْ شِئْتَ  
أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وَإِيَّايَ ۖ أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ  
مِثْلًا ۚ إِنَّ هِيَ إِلَّا فِتْنَتُكَ تُضِلُّ بِهَا مَنْ تَشَاءُ وَتَهْدِي  
مَنْ تَشَاءُ ۖ أَنْتَ وَلِيُّنَا فَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۖ وَأَنْتَ  
خَيْرُ الْغَافِرِينَ (155)} [سورة الأعراف 155]



9018 - حدثنا أبي، ثنا أبو بكر بن بشار، ثنا يحيى بن سعيد، ثنا سفيان، عن أبي إسحاق، عن عمارة، عن علي قال: انطلق موسى وهارون وبشر وبشير قال: فانطلقوا إلى سفح جبل فنام هارون على سريرته فتوفاه الله، فلما رجع موسى إلى بني إسرائيل قالوا له: أين هارون؟ قال: توفاه الله قالوا: أنت قتلتَه حسدنا على خلقه ولينه - أو كلمة نحوها - قال: اختاروا من شئتم فاختاروا سبعين رجلا. فذلك قوله: واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا فلما انتهوا إليه قالوا: يا هارون من قتلك قال: ما قتلني أحد ولكن توفاني الله، قالوا يا موسى لن نعصي بعدها فأخذتهم الرجفة . تفسير ابن أبي حاتم 1573/5



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة6

الأدلة على جواز الإختيار المجرد وفق ضوابط  
الشرع 2 :

أولا : في عهد النبوة :

1- بيعة النقباء حين بايع الأنصار النبي صلى الله عليه وسلم  
في العقبة

22679 حَدَّثَنَا سَقْيَانُ ، عَنْ يَحْيَى ، عَنْ عُبَادَةَ  
بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، سَمِعَهُ مِنْ جَدِّهِ -  
وَقَالَ سَقْيَانُ مَرَّةً : عَنْ جَدِّهِ عُبَادَةَ ، قَالَ سَقْيَانُ :  
وَعُبَادَةُ تَقِيبٌ ، وَهُوَ مِنَ السَّبْعَةِ - : بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ





صلى الله عليه وسلم على السَّمْع والطاعة في العُسْر  
وَالْيُسْر، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَه ، وَلَا تَنَازَعُ الْأَمْرَ أَهْلَهُ،  
تَقُولُ بِالْحَقِّ حَيْثُمَا كُنَّا، لَا تَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَ.  
قَالَ سُقْيَانُ : زَادَ بَعْضُ النَّاسِ : مَا لَمْ تَرَوْا  
كَفَرًا بَوَاحًا . مسند أحمد

22773 سَمِعْتُ سُقْيَانَ بْنَ عِيْنَةَ يُسَمِّي النُّقْبَاءَ ،  
فُسَمِيَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فِيهِمْ، قَالَ سُقْيَانُ : عُبَادَةُ  
عَقْبِي أَحَدِي بَدْرِي شَجَرِي، وَهُوَ تَقِيْبٌ. مسند أحمد

2- عرفاء وفد هوازن : ذلك أن وفد هوازن جاء  
إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن يرفع إليهم  
فإستأذن النبي صلى الله عليه وسلم الناس في ذلك  
، فأشاروا بالرضا، فلم يكتف بذلك،  
وقال : إنا لا ندري من أذن منكم في ذلك ممن لم  
يأذن فارجعوا حتى يرفع إلينا عرفاؤكم.



2308 حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَقِيلٍ ، قَالَ :

حَدَّثَنِي اللَّيْثُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي عَقِيلٌ ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ ، قَالَ : وَرَعَمَ عَزْوَةٌ أَنْ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ وَالْمِسْوَرِ بْنَ مَخْرَمَةَ أَخْبَرَاهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَامَ حِينَ جَاءَهُ وَقَدْ هَوَّازَنَ مُسْلِمِينَ، فَسَأَلُوهُ أَنْ يَرُدَّ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَسَبْيَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : " أَحَبُّ الْحَدِيثِ إِلَيَّ أَصْدَقُهُ، فَاخْتَارُوا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ؛ إِمَّا السَّبْيَ وَإِمَّا الْمَالَ ". وَقَدْ كُنْتُ اسْتَأْنَيْتُ بِهِمْ، وَقَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ انْتَضَرَهُمْ بِضَعِّ عَشْرَةِ لَيْلَةٍ حِينَ قُفِّلَ مِنَ الطَّائِفِ، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ غَيَّرَ رَأْيَهُ إِلَيْهِمْ إِلَّا إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ قَالُوا : فَإِنَّا نَخْتَارُ سَبْيَنَا. فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمُسْلِمِينَ، فَأَتَنِي عَلَى اللَّهِ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ : " أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ إِخْوَانَكُمْ هَؤُلَاءِ قَدْ جَاءُوا تَائِبِينَ، وَإِنِّي قَدْ رَأَيْتُ أَنْ أُرَدَّ إِلَيْهِمْ سَبْيَهُمْ، فَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يُطَيَّبَ بِذَلِكَ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ مِنْكُمْ أَنْ يَكُونَ عَلَى حَظِّهِ حَتَّى تُعْطِيَهُ إِيَّاهُ مِنْ أَوَّلِ مَا يُفِيءُ اللَّهُ عَلَيْنَا فَلْيَفْعَلْ ". فَقَالَ النَّاسُ : قَدْ طَيَّبْنَا



ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَهُمْ. فَقَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "إِنَّا لَا تَدْرِي مَنْ  
أُذِنَ مِنْكُمْ فِي ذَلِكَ مِمَّنْ لَمْ يَأْتَن، فَارْجِعُوا حَتَّى  
يَرْفَعُوا إِلَيْنَا عِرْقَاؤَكُمْ أَمْرَكُمْ". فَارْجَعَ النَّاسُ،  
فَكَلَّمَهُمْ عِرْقَاؤُهُمْ، ثُمَّ رَجَعُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى  
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخْبَرُوهُ أَنَّهُمْ قَدْ طَيَّبُوا وَأَذْنُوا.  
رواه البخاري

ومن خلال هاتين الواقعتين تبين أن النبي صلى  
الله عليه وسلم أمرهم بالرجوع إلى الناس لإختيار  
من ينوب عنهم .





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة7

الأدلة على جواز الإختيار المجرد وفق ضوابط  
الشرع 3 :

ثانيا : في عهد الخلفاء الراشدين :

1 - البيعة العامة : حيث يبايع الناس الخليفة في  
المسجد.

2 - مشورة عبد الرحمن رضي الله عنه للناس لإ  
ختيار الخليفة حيث مكث عبد الرحمن بن عوف  
رضي الله عنه ثلاثة أيام يشاور الناس حتى استقر  
الأمر على عثمان رضي الله عنه وقال :

{ رأيت الناس لا يعدلون عن عثمان } صحيح  
البخاري كتاب الأحكام 6781



3 -اختيار علي رضي الله عنه،حيث رفض أن تكون بيعته بيعة خاصة ، وقام في المسجد فتسابق الناس لبيعته .تاريخ الطبري 790 - 791

4 - قول عمر رضي الله عنه لما بلغه أن بعض الناس قال إن مات عمر بايعت فلانا فنهاهم عن هذا وقال : من بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فلا يتابع هو ولا الذي تابعه تغرة إلا أن يقتلا . البخاري 7830

ثالثا : ما بعد عصر الخلافة الراشدة :

أن عمر بن هبيرة أوصى واليه على خرسان بأن يحرص على أن يكون تعيين عماله من قبل الناس ، وقال له : (عليك بعمال العذر ، قال وما عمال العذر ؟ قال : مر أهل كل بلد أن يختاروا لأنفسهم ، فإذا اختاروا رجلا فوله ، فإن كان خيرا كان لك ، وإن كان شرا كان لهم دونك، وكنت معذورا ) . تاريخ الطبري 1031 - 1032



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة8

الحالة الثانية :

أن يكون نظام الحكم غير إسلامي ؛ كالنظام  
الديموقراطي أو الشيوعي أو الدكتاتوري وغيرها  
من الأنظمة الوضعية المناهضة للإسلام، ويدخل في  
ذلك النظم المدعية للإسلام المحاربة له على  
الحقيقة .

فقد اختلفت أنظار العلماء المعاصرين اختلف  
الباطل مع الحق على قولين رئيسيين :





1- القول الأول لبعض من ينتسبون للعلم زعموا  
جواز ذلك وفق ضوابط معينة :

واشترطوا لذلك إن كان يحقق مصلحة شرعية  
راجحة، ونصرة للحق وتخفيفاً للشر والظلم، ورفض  
الباطل أو التخفيف منه أو إظهار الحق أو بعضه أو  
الحد من تواجد أهل الباطل من غير مباشرة  
لمعصية، أو التزام بأصل من أصول الكفر، أو إقرار  
باطل أو رد شيء من الحق أو موافقة على حكم  
من أحكام الطاغوت المخالفة لشرع الله؛ فالمشاركة  
في هذا الوجه مشروعة (( على زعمهم )) عملاً<sup>\*</sup>  
بقوله تعالى: {فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ}  
[التغابن:16].



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة9

ومن أهم ما استدل به هؤلاء :

## 1- قصة غلبت الروم

قال تعالى : ( الم \* غَلَبَتِ الرُّومُ \* فِي أَدْنَى الْأَرْضِ  
وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ \* فِي بَضْعِ سِنِينَ <sup>٥</sup>  
لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ <sup>٦</sup> وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِخُ  
الْمُؤْمِنُونَ \* بِنَصْرِ اللَّهِ <sup>٧</sup> يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ <sup>٨</sup> وَهُوَ  
الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ ) [سورة الروم 1 - 5]

وجه الدلالة : فرح المسلمين بنصر الكافر اخف  
ضررا على الكافر الأكثر ضررا

## 2- قاعدة الضرورات تبيح المحضورات وقاعدة تزامم الواجبات واجتماع المحرمات . وقوله



تعالى : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن تَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ) [سورة البقرة 286]

قال ابن تيمية : فإذا ازدحم واجبان لا يمكن جمعهما فقدم أو كدهما لم يكن الآخر في هذه الحال واجبا ولم يكن تاركه لأجل فعل الأوكد تارك واجب في الحقيقة، وكذلك إذا اجتمع محرمان لا يمكن ترك أعظمهما إلا بفعل أدناهما لم يكن فعل الأدنى في هذه الحال محرما في الحقيقة، وإن سمي ذلك ترك واجب وسمي هذا فعل مُحَرَّم باعتبار الإطلاق لم يضر، ويقال في مثل هذا ترك الواجب لعذر وفعل المحرم للمصلحة الراجحة أو للضرورة أو لدفع ما هو أشد حرمة. الفتاوى 57/20

### 3- عمل يوسف عليه السلام

قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوى 325/15) في معرض كلامه على طلب الولاية : «وكذلك ما ذكره عن يوسف الصديق (عليه السلام)





وعمله على خزائن الارض لصاحب مصر لقوم كفار،  
وذلك ان مقارنة الفجار انما يفعله المؤمن في  
موضعين: احدهما: ان يكون مكرها عليها، الثاني:  
ان يكون في ذلك مصلحة دينية راجحة على  
مفسدة المقارنة، او ان يكون في تركها مفسدة  
راجحة في دينه، فيدفع اعظم المفسدتين باحتمال  
ادناهما». أهـ.

وقال في موطن آخر من (مجموع الفتاوى  
68/28): «وكذلك يوسف كان نائبا لفرعون مصر،  
وهو وقومه مشركون، وفعل من العدل والخير ما  
قدر عليه، ودعاهم الى الايمان بحسب الامكان».

وقال في موطن آخر من (مجموع  
الفتاوى 114/15): «وقوله «اذكرني عند ربك»  
مثل قوله «قال اجعلني على خزائن الارض اني  
حفيظ عليم»، فلما سأل الولاية للمصلحة الدينية،  
لم يكن هذا منافيا للتوكل، ولا هو من سؤال الا  
مارة» أهـ.



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة10

2- ومن أهل العلم من رأى المنع وهم أهل الحق  
في المسألة :

لما يترتب على ذلك من المفسد العظيمة، ومنها:  
المشاركة في مجالس الكفر التي تسن فيها  
التشريعات المخالفة لدين الله ويتخذ فيها الأنداد  
لله في ربوبيته وفيها الركون إلى الظالمين ، واخت  
لاط الحق بالباطل، وعدم ظهور راية أهل الإيمان،  
وتمايزهم عن أهل الكفر والطغيان، والله تعالى قد  
نهى عن ذلك كله



قال تعالى: {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا  
فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ} [هود:113]،

وقال تعالى: {وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا  
سَمِعْتُمْ آيَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا  
مَعَهُمْ حَتَّى يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِنَّكُمْ إِذَا  
مِثْلَهُمْ إِنَّ اللَّهَ جَامِعُ الْمُنَافِقِينَ وَالْكَافِرِينَ فِي جَهَنَّمَ  
جَمِيعًا} [النساء:140]

وقال تعالى: {لَوْ تَزَيَّلُوا لَعَذَبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ  
عَذَابًا أَلِيمًا} [الفتح:25].

إضافة إلى القسم على احترام الدستور الوضعي  
وهذا كفر محض وبفرض عدم وجود ذلك فحقيقة  
لأمر هي عبارة عن مجلس يكفر فيه ب  
الله وبشرعه .





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة 11

الرد على ادلة المجيزين ذلك زعموا :

1- الرد على من استدل بسورة الروم :

﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَفْرَحُوا بِنَصْرِ كَافِرٍ عَلَى كَافِرٍ  
وَإِنَّمَا وَافَقَ فَرَحَهُمْ صَدَقَ نُبُوءَةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الَّذِي  
حَدَّثَهُمْ بِذَلِكَ وَكَسَبَهُمُ الرِّهَانُ مِنْ كُفَّارِ قُرَيْشٍ .

فظهرت الروم على فارس، والمؤمنون على  
لمشركين في يوم واحد، يوم بدر، وفرح المسلمون  
بذلك وبأن صدق الله قولهم وصدق رسولهم. تفسير  
يحيى بن سلام 644/2



وقوله: (الم (1) غلبت الروم (2) في أدنى الأرض  
وهم من بعد غلبهم سيفغلبون (3) في بضع سنين  
لله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون  
(4) بنصر الله ينصر من يشاء وهو العزيز الرحيم  
(5) ... حجة على المعتزلة والقدرية في باب العدل  
الذي يدعون معرفته لجهلهم.

فيقال لهم: ما وجه نصرة الله الروم على فارس  
وكلاهما كافر، الروم بالتنصر، وفارس بالتمجس، في  
فطرة عقولكم التي تعدون بها طوركم، ولا تسلمون  
فيها لربكم منفردا بها دونكم.

فإن قيل: فما معنى فرح المؤمنين بنصره غيرهم،  
قيل: فرحهم - والله أعلم - بأخذ القمار الذي وجب  
لهم عند ذلك... وذلك أنهم كانوا قامروا المشركين



قبل تحريم القمار على نصرة الروم على فارس،  
وغلبهم عليه في بضع سنين، فلما أظهرهم الله  
عليهم فيها استوجبوا قمارهم، وبأن صدقهم، وعلا  
كتابهم المنزل على نبيهم -صلى الله عليه - بأن لا  
ينزل فيه إلا ما يكون حقا ففرحوا بذلك. النكت  
الدالة على البيان 599/3 للقصاب 360h

وقوله: {ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله} أي:  
ينصر الله أهل الكتاب على غير أهل الكتاب، وإنما  
فرحوا بذلك لصدق وعد الله تعالى؛ ولأنهم قالوا:  
كما نصر الله أهل الكتاب على غير أهل الكتاب،  
وكذلك ينصرنا عليكم. تفسير السمعاني 197/4





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإنتخابات\_المعاصرة12

2- الرد على الإستدلال بقاعدة الضرورات تبيح المحضورات 1 :

قال الله تعالى: { فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } الأنعام:145

وقال سبحانه: { فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } البقرة 173

وقال تعالى: { فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ } الأنعام:145..



﴿ اعلم رحمنا الله وإياك أخي المسلم أن الضرورة لا تبيح الكفر وإنما تبيح ما دونه و لا بد أن تقدر بقدرها، و باب الضرورة ليس مفتوحاً على مصراعيه يدخل منه كل من هب ودب بأي طريقة شاء، وإنما هو باب مضبوط بضوابط وقواعد شرعية واضحة ..

فمن اضطر إلى الكذب مثلاً ً فإن أمكنه التورية لا يجوز له أن يكذب، والتورية أن يأتي بلفظ له معنى بعيد في نفسه، ومعنى قريب في نفس الوقت يقصده الشخص السامع، أو يفهمه السامع، فعند ذلك لا يجوز أن يكذب . كما لا يجوز له ان يوقع نفسه في الإضرار قاصداً لذلك فإن فعل فهو آثم لا عذر له في إقتراف المحذور .

﴿ ومعلوم أن الضرر لا يزال بمثله، أو شيء أكبر منه، فمثلاً ً لو قالوا له: اقتل فلاناً وإلا سلبنا مالك ، فلا يجوز له أن يقتله، بل لو قالوا له: اقتل فلاناً وإلا قتلناك، وفلان هذا مسلم معصوم، لا يجوز له أن



يقتله؛ لأن النفوس في الشريعة سواسية .

فكيف يجوز له أن يقتل غيره من المسلمين لكي يدفع القتل عن نفسه بل و كيف بهم إذ جعلوا الضرورة مانعا من الكفر والله سبحانه لم يجعلها كذلك وإنما جعل المانع من الكفر هو الإكراه الملجئ وليس الأذى المجرد , ودليل ذلك قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللَّهِ} [العنكبوت: 10]. فبالله عليكم أخبرونا أين الإكراه الواقع على الناخب أو المرشح حتى جوزتم له الوقوع في الكفر بل وحرضتموه على فعله .

يقول ابن تيمية : [ وَقَدْ يَغْتَرِقُونَ أَنْ مَا فَعَلُوهُ بِذَعَةٍ مِّنْهُيْ عَنْهَا أَوْ مُحَرَّمَةٍ؛ وَلَكِنْ يَقُولُونَ مَا أُمَكَّنَّا إِلَّا هَذَا وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ هَذَا الْقَلِيلَ مِنَ الْمُحَرَّمِ حَصَلَ الْوُقُوعُ فِيْمَا هُوَ أَشَدُّ مِنْهُ تَحْرِيمًا وَفِي تَرْكِ





الوَاجِبَاتِ مَا يَزِيدُ إِثْمَهُ عَلَى إِثْمِ هَذَا الْمُحَرَّمَ الْقَلِيلِ  
فِي جَنْبِ مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ الْمُحَرَّمَ الْكَثِيرِ... وَهَذِهِ  
الشُّبْهَةُ وَاقِعَةٌ لِكَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ وَجَوَابُهَا مَبْنِيٌّ عَلَى  
ثَلَاثِ مَقَامَاتٍ: " أَحَدُهَا " أَنَّ الْمُحَرَّمَاتِ قِسْمَانِ: "  
أَحَدُهُمَا " مَا يَقْطَعُ بِأَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يُبَحِّ مِنْهُ شَيْئًا لَا  
لِضَرُورَةٍ وَلَا لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ: كَالشَّرْكِ وَالْقَوَاحِشِ  
وَالْقَوْلِ عَلَى اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ . وَالظُّلْمِ الْمَحْضِ وَهِيَ  
الْأَرْبَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ  
الْقَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ  
الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ  
تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} . فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ  
مُحَرَّمَةٌ فِي جَمِيعِ الشَّرَائِعِ وَبِتَحْرِيمِهَا بَعَثَ اللَّهُ  
جَمِيعَ الرُّسُلِ وَلَمْ يُبَحِّ مِنْهَا شَيْئًا قَطُّ وَلَا فِي حَالٍ  
مِنَ الْأَحْوَالِ وَلِهَذَا أُنْزِلَتْ فِي هَذِهِ السُّورَةِ الْمَكِّيَّةِ  
وَتَقِيُّ التَّحْرِيمِ عَمَّا سِوَاهَا؛ فَإِنَّمَا حَرَّمَهُ بَعْدَهَا كَالدَّمِ  
وَالْمَيْتَةِ وَلَحْمِ الْخِنْزِيرِ حَرَّمَهُ فِي حَالٍ دُونَ حَالٍ  
وَلَيْسَ تَحْرِيمُهُ مُطْلَقًا. [ مجموع الفتاوى 470/14 .



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة13

2- الرد على الإستدلال بقاعدة الضرورات تبيح  
المحظورات 2 :

حد الضرورة والفرق بينها وبين الحاجة؟

قال الزركشي في المنثور في القواعد (2/383)  
: الضرورة : بلوغه حدا إن لم يتناول  
الممنوع هلك أو قارب كالمضطر للأكل واللبس  
بحيث لو بقي جائعا أو عريانا لمات أو تلف منه  
عضو. وهذا يبيح تناول المحرم .

والحاجة : كالجائع الذي لو لم يجد ما يأكل لم يهلك  
غير أنه يكون في جهد ومشقة ، وهذا لا يبيح  
المحرم . اهـ-



حد الإكراه المعتبر شرعا :

أما الإكراه: فهو إلزام الغير بما لا يريد.  
فقسمه الأصوليون إلى نوعين:

1\_ إكراه ملجئ : وهو الذي يقع على نفس الملجئ وليس له فيه قدرة ولا اختيار كأن يهدد بالقتل أو أن يعذب عذابا شديدا أو إتلاف نفسه أو إتلاف عضو منه.

2\_ إكراه غير ملجئ.: وهو ما يقع على ما دون النفس فلا يبقى معه الرضا لكن يبقى له الاختيار لعدم مباشرة الضرر كأن يهدد بالحبس أو الضرب غير المهلك, وكونه يمكنه الصبر عليه.

والصواب: أن المعتبر في الكفر هو الإكراه الملجئ ليس الأذى المجرد ولا الضرورة, ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: {وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا





بِاللَّهِ فَإِذَا أُذِنِي فِي اللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ  
اللَّهِ { [العنكبوت: 10]. وكذلك لما قال قوم شعيب  
لشعيب : { قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ  
لنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيَتِنَا أَوْ  
لَتَعَوِّدُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أَوَلَوْ كُنَّا كَارِهِينَ (88) فمع  
كونه سمى هذا إكراها لم يجعله سببا لأن ينطق بـ  
الكفر ولا من اتبعه فماذا قال ؟ { قَدْ اقْتَرَيْنَا عَلَى اللَّهِ  
كَذِبًا إِنْ عُدْنَا فِي مِلَّتِكُمْ بَعْدَ إِذْ تَجَاءَا اللَّهُ مِنْهَا وَمَا  
يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا وَسِعَ رَبُّنَا  
كُلَّ شَيْءٍ عِلْمًا عَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْنَا رَبَّنَا اقْتَحِبْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ  
قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْقَاتِحِينَ } [الأعراف: 88،  
89].

1 - التفريق بين مفهوم الضرورة ومفهوم المصلحة،  
فليست كل مصلحة ترتقي إلى مستوى الضرورة،  
وأغلب الذي يسميه الناس اليوم (ضرورة) هو في  
الحقيقة مصلحة لا ترتقي إلى مستوى الضرورة. و  
التفريق بينهما يحتاج إلى اجتهاد دقيق، وقد نتفق  
وقد نختلف.



2- ليست كل ضرورة تبيح كل محظور، فالحفاظ على النفس ضرورة، نعم، لكن إذا لا يتم الحفاظ على نفسك إلا بقتل نفس مسلمة أخرى فلا يجوز لك أن تقتل تلك النفس، ومثل ذلك لو هددت بين القتل أو انتهاك عرض امرأة، فلا يجوز لك انتهاك عرضها لدفع القتل عن نفسك.

3- الضرورة تقدر بقدرها، فأنت ترتكب من المحظور بالقدر الذي يدفع الضرورة، ولا تتماذى، فـ لا تشرب من الخمر أكثر مما يدفع عنك الهلاك بسبب العطش، أما استغلال القاعدة لتزيين الباطل وقلب الحقائق فوق ما تقتضيه الضرورة فهذا باطل وإثم بين وتلبيس على عقائد الناس وأزهم إلى الشرك أزا.



4- عند تعارض الضرورات تقدم ضرورة الدين و العقيدة، والنص القرآني صريح قال تعالى : (مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِنَ اللّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ) [سورة النحل 106] .

فمعناه إكراه ظاهر معتبر شرعا مع سلامة عقد القلب وبمفهوم المخالفة لا يوجد إكراه اذن شرح صدره بالكفر . فعلى المسلم أن لا ينخدع بكثرة تلبيسات الدعاة على أبو جهنم لأن الاضطرار باب دون الإكراه واي مصلحة تبقى للمرء إن هدم أصل دينه بالشرك . سبحانهك هذا بهتان عظيم .





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة14

3- الرد على الاستدلال بعمل يوسف عليه السلام 1  
:

الجواب على هذا الإستدلال من ستة أوجه :

الوجه الأول : عمل يوسف كان تفويض عام وقد  
صدع عليه السلام بالتوحيد والبراءة من الشرك  
وهو مستضعف فهل فعل هؤلاء ذلك وهم ممكنون ؟  
الإضافة ان عمله لا خضوع فيهم لكفر او ارتكاب  
شرك بالتشريع من دون الله ..

قال تعالى : (يَا صَاحِبِي السِّجْنِ أَرْبَابٌ مُتَّفَقُونَ  
خَيْرٌ أَمِ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ) [سورة يوسف 39]  
ولم يكن يحكم فيهم بدين الملك!، بل بدين الله خ



لأفامن يدخلون اليوم في البرلمانات فيجعلون  
الشريعة محل استفتاء تقبل الخطأ والصواب فهؤلاء  
غير ممكنين بل مقيدون بأغلال الديمقراطية و  
العلمانية.

وقال تعالى : (فَبَدَأْ بِأَوْعِيَّتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ  
اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وِعَاءِ أَخِيهِ ۖ كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ  
مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ  
اللَّهُ ۚ تَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ ۚ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي  
عِلْمٍ عَلِيمٌ) [سورة يوسف 76]

الوجه الثاني : أن الملك هو الذي من طلب نبي  
الله يوسف عليه السلام ليوليه إحدى الولايات التي  
في حكومته, قال تعالى: [وَقَالَ الْمَلِكُ ائْتُونِي بِهِ  
أَسْتَخْلِصْهُ لِنَفْسِي فَلَمَّا كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدِينَا  
مَكِينٌ أُمِينٌ]، فلم يحرص يوسف عليه السلام على  
الولاية ولم يطلبها بالانتخابات وما شابه، وإنما  
اختار يوسف عليه السلام نوع الولاية فحسب  
فقال: [اجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ  
عَلِيمٌ] خلافا لهؤلاء الحزبيين والحركيين فإنهم هم  
من طلبوا الإمارة وحرصوا عليها ودخلوا البرلمانات



لأجلها ولوو أعناق النصوص لتشريعها.

الوجه الثالث : قياس دخول نبي الله يوسف عليه السلام للوزارة على دخولكم للبرلمان قياس فاسد كاسد وذلك من ناحيتين :

الناحية الأولى : أن الوزارة سلطة تنفيذية والبرلمان سلطة تشريعية !. وشتان بينهما !فهذا القياسُ حينئذٍ مع الفارق ولا ينطبق. كيف إذ يُقاسُ ما يدعون إليه اليومَ على ما كان عليه يوسف -عليه السلام- والجهة مُنقَكة؟ !. لقد كان يوسف -عليه السلام- على رأس الوزارة كان وزيراً كان على خزائن الأرض، و الوزارة سلطة تنفيذية وأما المجالس التشريعية فمجالسٌ وسلطة تشريعية أفهذا كهذا؟! أفلا تعقلون؟! وبين هذه وهذه فروق؛ فالقياسُ هنا لا يصحُ عند القائلين به.





الناحية الثانية : أن متولي الوزارة في تشريعات الديمقراطية وغيرها من القوانين الطاغوتية التي تحكم بغير ما أنزل الله لابد أن يحترم الدستور وأن يُقسم على احترامه وهو وضعي يدين أيضاً له بالولاء والبراء فلا بد لمن دخل في الوزارة أو البرلمان أن يقسم على احترام هذا القانون المخالف للإسلام أما يوسف عليه السلام فحاشاه أن يفعل شيء من ذلك لأنه نبي معصوم قد صرف الله عنه السوء و الفحشاء قال تعالى: [كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ] [يوسف:24].

فيوسف -عليه السلام- يقينا وبنص كلام الله من عباد الله المخلصين بل من ساداتهم فلا يصح هذا القياس الفاسد الكاسد من كل الوجوه .

الوجه الرابع : ليس في القصة ما يفيد إقرار يوسف - عليه السلام - لولاية الكافر، وإثما جاء فعل يوسف - عليه السلام - إقامة للعدل والقسط، وحفظاً للحقوق، ودفعاً للظلم وإضاعة المال في غير حقه؛ ولذلك علل طلبه للولاية بأنه "حفيظ عليم" . فما فعله سيدنا يوسف - عليه السلام - هو





نوعٌ من تقليص سلطان الكافر واختزاله؛ جلبًا للمصالح، ودفعًا للمفاسد، ولا يلزم من ذلك إقرارًا لولاية ذلك الكافر، أو موافقةً على حكمه.

قال القاضي ابن العربي: "فإن قيل: كيف استجاز أن يقبلها بتولية كافر، وهو مؤمن نبي؟

قلنا: لم يكن سؤال ولاية؛ إنما كان سؤال تخلٍ وترك؛ لينتقل إليه، فإن الله لو شاء لمكنه منها بالقتل والموت، والغلبة والظهور، والسلطان والقهر، لكن الله أجرى سنته على ما ذكر في الأنبياء والأمم، فبعضهم عاملهم الأنبياء بالقهر والسلطان والاستعلاء، وبعضهم عاملهم الأنبياء بالسياسة والابتلاء، يدل على ذلك قوله: ﴿وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبَوْا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ تُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: 56][15].



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أه  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة15

3- الرد على الاستدلال بعمل يوسف عليه السلام 2  
:

الوجه الخامس : - أن قبول يوسف عليه السلام  
لطلب الملك كان بوحي من الله تعالى إليه وليس  
باجتهاده عليه السلام؛ كما أنه عليه السلام لم  
يُشارك في تولية ذلك الكافر، ولم يكن بوسعه أن  
يخلعه ويعزله وهو المستضعف الذي سُجن ظلمًا  
في سجن هذا الملك. بل كان ذلك بتمكين من الله  
تعالى حيث قال : [ كَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَ  
رْضِ يَتَّبِعُوا مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ  
نَشَاءُ وَلَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ ]، وإذا كان كذلك  
فعمله معصوم من الزلل والخطأ، وليس الأمر محل  
اجتهاد فهل أصحاب الأحزاب يوحى إليهم مثله



عليه السلام أم أنهم معصومين من موافقة الدستور  
الذي يقسمون على احترامه والعمل به ؟ !.

فعن محمد بن سيرين: أن عمر استعمل أبا هريرة  
على البحرين، فقدم بعشرة آلاف، فقال له عمر:  
استأثرت بهذه الأموال يا عدو الله وعدو كتابه؟!  
فقال أبو هريرة: فقلت: لست بعدو الله وعدو  
كتابه! ولكني عدو من عاداهما، قال: فمن أين هي  
لك؟ قلت: خيل ثجت، وغلة رقيق لي، وأعطية  
تتابع، فنظروا، فوجدوه كما قال، فلما كان بعد  
ذلك، دعاه عمر ليؤليه، فأبى! فقال: تكره العمل وقد  
طلب العمل من كان خيرا منك: يوسف عليه السلا  
م! فقال: يوسف نبي ابن نبي وأنا أبو  
هريرة بن أميمة، وأخشى ثلاثا واثنتين، قال: فهلا  
قلت: خمسا؟ قال: أخشى أن أقول بغير علم،  
وأقضي بغير حلم، وأن يضرب ظهري، وينزع مالي،  
ويشتم عرضي " رواه ابن سعد في « الطبقات  
الكبرى » (335/4)، وفيه أبو هلال الراسبي، وهو -  
وإن كان حديثه لا يُطرح بالمرّة - فقد تابعه أيوب  
السختياني كما في « السير » للذهبي (612/2)،





وبه يصحّ الأثر، والحمد لله.

الوجه السادس : أن نبي الله يوسف عليه السلام  
م أمين من مضايقات النظام، وممكن للعمل بشريعة الإ  
سلام من الله عز وجل ولهذا قال الله تعالى فيه:  
[وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ] [يوسف:21].  
فهو إذا تمكين من الله فليس للملك ولا لغيره أن  
يضره أو أن يعزله؛ لأنه ممكن من الله بنص كلام  
الله فلا يمكن للملك حينئذ أن يعزله ولا أن يضره  
حتى وإن خالف أمره وخالف حكمه وقضاؤه فهل  
الذين يريدون أن يصلوا إلى ما يقيسونه اليوم على  
ما كان عليه يوسف -عليه السلام- سيكونون  
مثله ؟!

يوسف -عليه السلام- تولى ما تولى بحصانة  
حقيقة كاملة من الملك. قال -سبحانه وتعالى: [فَلَمَّا  
كَلَّمَهُ قَالَ إِنَّكَ الْيَوْمَ لَدَيْنَا مَكِينٌ أُمِينٌ]  
[يوسف:54]. فأطلق له حرية التصرف كاملة لا  
نقص فيها: [وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْأَرْضِ يَتَّبُوا]





مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ] [يوسف:56]. لا مُعْتَرِضَ عَلَيْهِ وَلَا  
مُحَاسِبَ لَهُ وَلَا رَقِيبَ عَلَى تَصْرِفَاتِهِ مَهْمَا كَانَتْ فَهَلْ  
مِثْلُ ذَلِكَ يَكُونُ كَذَلِكَ؟ ! - : [تَبَيَّنُونِي بِعِلْمٍ إِنْ كُنْتُمْ  
صَادِقِينَ] [الأنعام:143]..

الوجه السابع : إِنْ دَخَلَ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ  
فِي الْحُكُومَةِ الْكَافِرَةِ هُوَ مِنْ شَرِّ مَنْ قَبَلْنَا، فَلَوْ كَانَ  
مِنْ سَعْيٍ وَطَلَبٍ يُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَا جَازَ لَنَا أَنْ  
نَحْتَجَ بِهِ لِأَنَّهُ قَدْ وَرَدَ فِي شَرْعِنَا النَّهْيُ عَنْ طَلَبِ الْإِ  
مَارَةِ أَوْ السَّعْيِ فِي تَحْصِيلِ الْوَلَايَةِ كَمَا تَقَدَّمَ،  
وَحِينَهَا لَا يَكُونُ شَرٌّ مَنْ قَبَلْنَا شَرْعًا لَنَا بِالِاتِّفَاقِ،  
فَكَيْفَ وَيُوسُفُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمْ يَطْلُبْهَا؟ !، وَإِنَّمَا  
جَاءَتْهُ مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ، فَمَكَّنَ اللَّهُ لَهُ وَرَفَعَهُ فِي الْأَ  
رْضِ.



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة16

شبهة : إنهم دخلوا في الانتخابات ، وارتكبوا  
أخف الضررين، من أجل أن يقيموا دولة الإسلام،  
ويحكموا بالشريعة الإسلامية، وذلك على حد  
زعمهم.

رد على الشبهة :

جاء في حديث ابن عباس رضي الله عنهما، في  
قصة هرقل عندما أخبره أبو سفيان عن أوصاف  
الرسول صلى الله عليه وسلم عن طريق عظيم  
بُصرى، فلما قرأ هرقل كتاب رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال – أي هرقل - : «يا معشر الروم، هل  
لكم في الفلاح والرشد، وأن يثبت ملككم، فتبايعوا



هذا النبي؟. فحاصوا حيصة الحمر إلى الأبواب، فوجدوها قد غلقت، فدعاهم هرقل، وقالوا: «أنا أريد أن أعرف شدتكم على دينكم، فسجدوا له». الحديث في (الصحيحين).

وجه الدلالة : أن هرقل مع كونه ملكا، لم يستطع أن يرغب قومه على الدخول في الإسلام، باعتبار أنه ملك وبيده السلطة، وهكذا النجاشي أسلم، ونزلت فيه آيات، منها قوله تعالى: { وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ.. } المائدة. كما في (الصحيح المسند من أسباب النزول) ولما مات ما وُجد من يُصلي عليه، وإنما صلى عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم

ففي صحيح البخاري من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم: نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه وخرج بهم إلى المصلى فصف بهم وكبر عليه أربع تكبيرات.



والنجاشي كان على رأس الحكم وكنتم إسلامه ولم  
يستطع أن يدخل قومه بالإسلام وعمل بما بلغه من  
الأحكام .

فأين أنتم من ذلك وأول ما تبدأون به هو القسم  
على احترام الدستور الوثن وتطبيقه وأين أنتم من  
إقامة الإسلام ، وما أنتم ومن ينظر لكم إلا من  
أعوان إبليس تلبسون على الناس دينهم وعقائدهم  
وتدخلونهم في الشرك افرادا وجماعات والله نفى  
أن توصل سبل الشيطان إلى سبيله ونفى أن يكون  
الشرك سبيلا لبلوغ التوحيد ، فالتوحيد والشرك  
نقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان معا إن وجد  
أحدهما زال الآخر يقينا .





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة17

شبهة : زعموا أن النبي ﷺ أباح لمحمد بن  
مسلمة قول الكفر وذلك في أن يقول في جنابه  
شيئاً واستدلوا بالحديث فقالوا فيه دليل على أن  
قاعدة الضرورات تبيح المحظورات تطبق أيضاً  
على الفعل أو القول الكفري كما تطبق على  
المعاصي .

الجواب عن هذه الشبهة :

أولاً : الحديث صحيح أورده البخاري في صحيحه  
وترجم له بثلاث تراجم هي : باب الكذب في الحرب  
و باب الفتك بأهل الحرب و باب قتل كعب بن الأ



أشرف.

ثانيا : إن قوله تعالى : {مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إيمَانِهِ  
إِلَّا مَنْ أَكْرَهُ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالإِيمَانِ} دال على أن  
الرخصة في قول أو فعل ما هو مكفر محصورة في  
الإكراه بدليل مفهوم الاستثناء، وذكرنا أن سبب  
النزول دال على أن الرخصة محصورة في الإكراه  
الملجئ، وذكرنا أدلة أخرى على عدم مشروعية  
قول أو فعل الشرك والكفر من أجل المصلحة أو  
للضرورة التي لا تصل إلى حد الإكراه الملجئ ..

لكن وردت عدة حالات رخص فيها النبي ﷺ لأ  
صحابه بالتظاهر بموافقة أهل الكفر ومن هذه الحا  
لات :

-قصة قتل محمد بن مسلمة لكعب بن الأشرف،  
-قصة الحجاج بن علاط في إستئذانه الذهاب لمكة  
قبل أن يعلموا إسلامه، وأن يظهر للقوم ما يرضيهم  
ليعينوه على إسترجاع ماله .



-قصة فيروز الديلمي الذي تظاهر انه من انصار الا  
سود العنسي حتى تمكن من قتله..

وللجمع بين رخصة التظاهر بموافقة أهل الكفر وما  
دلت عليه الآية السابقة نقول:

-إن كل الحالات التي رخص فيها النبي ﷺ

في التظاهر بموافقة أهل الكفر ليس فيها شيء من  
ممارسة الكفر أو التلفظ به، و لم يرد ذلك لا في  
قصة الحجاج ابن علاط ولا في قصة فيروز  
الديلمي إن كانت في الأصل صحيحة ولا في قصة  
نعيم ابن مسعود أما قصة قتل محمد ابن مسلمة  
لكعب بن الاشرف فقد ورد فيها قول محمد ابن  
مسلمة: " قد عنانا، وسألنا الصدقة " وهذه الكلمة  
من الألفاظ المحتملة حيث تحتل أن يكون  
مقصوده ما في دفع الزكاة من مشقة طبيعية على  
النفس أو عنانا بقتال العرب ومشقته .

قال ابن بطال : (وقال المهلب: موضع الكذب من





هذا الحديث قول محمد بن مسلمة: قد عنانا وسألنا الصدقة ؛ لأن هذا الكلام يحتمل أن يتأول منه أن اتباعهم له إنما هو للدنيا على نية كعب بن الأشرف، وليس هو بكذب محض بل هو تورية ومن معاريض الكلام ؛ لأنه وري له عن الحق الذي اتبعوه له في الآخرة، وذكر العناء الذي يصيبهم في الدنيا والنصب، ( شرح صحيح البخاري - لابن بطال - (5 / 189).

وقال ابن المنير "يمكن أن يكون تعريضا لأن قولهم عنانا أي كلفنا بالأوامر والنواهي وقولهم سألنا الصدقة أي طلبها منا ليضعها مواضعها وقولهم فنكره أن ندعه الخ معناه نكره فراقه ولا شك أنهم كانوا يحبون الكون معه أبدا انتهى " فتح الباري (6 / 159)

﴿إن قول البخاري "باب الكذب في الحرب" فيه إشارة إلى أن النبي ﷺ إنما رخص لمحمد بن مسلمة في الكذب لا في قول الكفر، ولو كان البخاري يرى أن النبي ﷺ رخص له أن يقول ما شاء ولو كفرا لكان تبويبه تحت عنوان "باب





الرخصة في قول الكفر في الحرب " لأنه لا يبوب  
دائما إلا بما يدل على المعنى الأعم للحديث، و  
البخاري فقهه في تبويبه كما هو معلوم .

وإذا ثبت أن كلام محمد بن مسلمة هو من قبيل الأ  
لفاظ المحتملة فالقاعدة أن الألفاظ المحتملة لا  
يكفر بها إلا بعد تبين مراد المتكلم لأنه قد يقصد  
المعنى المشروع ، والأقوال والأفعال المحتملة هي  
التي ليست صريحة في دلالتها على الكفر، ودخول  
الاحتمال فيها يسقط الاستدلال بها على الكفر .



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة18

شبهة جاءتنا على شكل سؤال :

ترشح شخصين لحكم بلد كروسيا مثلاً والتي هي  
دار كفر أصلي، أحدهم نصراني والآخر ملحد.

قال خالد أنتخب النصراني هو أقرب للإسلام  
وأرحم بالمسلمين وذهب وانتخب النصراني.

وقال سالم: أنا لا أشارك في الإنتخابات ولكن أتمنى  
أن يتنصر النصراني على الملحد، لأن النصراني أرحم  
بالمسلمين من الملحد.

خالد أيّد بيده وسالم أيّد بقلبه.



فما حكم كل من خالد و سالم ،وما مامناط الحكم  
عليهما ؟؟

رد الشبهة وتفيدها :

بإختصار هذا المرسل أشكل عليه الحكم  
من وجهين :

الوجه الاول : القياس والوجه الثاني تأثير حكم  
الدار

فقد بنى حكمه على قياس فاسد وذلك بقياس  
فعل يتردد بين الجواز والتحريم على خلاف بين  
أهل العلم في ذلك بناء على فهمهم للأدلة ( إعانة  
كافر على كافر )





فقاسه على فعل اصلا ً شركي(الانتخابات  
المعاصرة) عند من يعلم حال الانتخابات يعني  
ساوى بين رجل أعان كافر على قتل كافر وبين  
رجل اختار رجل ليكون مشرعا من دون الله نعوذ  
بالله من ذلك ونسأله السلامة ..

من يقاتل الكفار ضد الكفار لا يقع في كفر إلا إن  
نوى ثصرة الكفر واستدامة حكمه ..  
ففعله محتمل .. لا نكفره إلا باللازم .. ولأن قتال  
الكفار مأمور به شرعاً ، لكنه فقط فعله على غير  
السنة لأنه قاتل تحت راية كافر آخر ، ووقع في  
مُحرّم في الظاهر ..

أما إنتخابهم وترشيحهم للطواغيت الحُكام فإعانة  
صريحة على الإتيان بمن يحكم بشرع الطاغوت  
ويُعَيّد الناس للطاغوت وهذا كفر صراح .

يقول ابن هبيرة في الإفصاح 2/286: (واختلفوا:  
هل يستعان بالمشرّكين على قتال أهل الحرب، أو  
يعاونون على عدوهم ؟ قال مالك وأحمد: لا



يستعان بهم ولا يعاونون على الإطلاق، واستثنى م  
الك: إلا أن يكونوا خدماً للمسلمين فيجوز. وقال  
أبو حنيفة: يستعان بهم ويعاونون على الإطلاق  
متى كان حكم الإسلام هو الغالب الجاري عليهم،  
فإن كان حكم الشرك هو الغالب كره (إهـ).

والرجال الذي تمنى أو فرح بفوز نصراني على  
ملحد لم يفرح بالانتخابات ولم يقر بها فإن كان  
فرحه بالانتخاب وتطبيق الديمقراطية فهو في  
الكفر سواء مع الناخب والمرشح والداعي لذلك من  
أحبار السوء ..

ومما أشكل عليه تعليق الحكم بدار الكفر الأ  
صلي ولا أدري على أي ملة هذا الاشكال فالكفر كفر  
والأفعال المكفرة يكفر مرتكبها في أي أرض وأي  
زمان مالم يكن عنده مانع من موانع التكفير  
المعتبرة .



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة19

﴿الخلاصة :﴾

قال تعالى : (أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ  
الدِّينِ مَا لَمْ يَأْتَنَ بِهِ اللَّهُ ۚ وَلَوْ لَا كَلِمَةُ الْفَصْلِ  
لَقُضِيَ بَيْنَهُمْ ۚ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ  
أَلِيمٌ) [سورة الشورى 21]

وقال تعالى : (وَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ ۚ لَا إِلَهَ  
إِلَّا هُوَ ۚ كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ ۚ لَهُ الْحُكْمُ  
وإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ) [سورة القصص 88]

وقال تعالى : (مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءُ  
سَمِيتُمْوهَا أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ  
ۚ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ ۚ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ۚ





ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَٰكِن أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ [سورة  
يوسف 40]

﴿من المعلوم ان الانتخابات المعاصرة ليست من  
الكفر الصريح بذاته وإنما هي من كفر المال واللازم  
وفيها نوع خفاء لذلك قد يعتريها جهل الحال الناتج  
عن تلبيس الدعاة على ابواب جهنم بإفهام العامة  
أن الانتخابات هي عين الشورى او البيعة بل  
واجازتها بدعاوى أكثر مكرًا وشيطنة كقولهم أن في  
المشاركة ترجيح للمصالح على المفسد او أنها  
سبيل للتدرج إلى تطبيق الشريعة واي مصلحة في  
الشرك والتنديد نعوذ بالله من ذلك واي تدرج مع  
نقض الأصل وعليه فإن الانتخابات بصورتها  
المعاصرة مؤداها هو الشرك المحض يكفر فيها  
الناخب عالم الحال والمرشح والداعي لها وهي من  
الشرك في الربوبية في أخص صفات الرب جل  
ثناؤه وهو التشريع الذي هو : حق الله و حكمه في  
التحليل والتحرير و إيجاب الفرائض والحدود و  
المقدرات والتكليف والعفو في المباح .

﴿ملاحظة : لا يتصور وجود جاهل حال الإ





إنتخابات بيننا إلا أن يشاء الله وأما جاهل الحكم  
مع علمه بالحال فهذا ما عرف قدر ربه ووحدانيتها  
فأشرك مع الله في ربوبيته . فليبادر من وقع في  
هذا الناقض إلى التوبة والرجوع إلى الله وليعلم  
من اخذته العزة بالإثم واتخذ إلهه هواه انه كافر  
مشرك .. وأن مراكز الإقتراع هدف مشروع لأجناد  
الطائفة المنصورة يقتل فيها من يقتل مرتدا ولا  
كرامة .

عَنْ أَبِي مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
قَالَ : " إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَبْسُطُ يَدَهُ  
بِاللَّيْلِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ النَّهَارِ، وَيَبْسُطُ يَدَهُ  
بِالنَّهَارِ لِيَتُوبَ مُسِيءُ اللَّيْلِ، حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْ  
مَقَرِّبِهَا " . رواه مسلم

نسأل الله السلامة والثبات على الحق حتى نلقاه .  
اللهم آمين



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة20

#رفع\_التلبيس\_عن\_شبهة\_أعوان\_إبليس1

صورة الشبهة التي استشكل فهمها  
على السائل :

رجل يذهب ينتخب مرسي سألناه لماذا فعلت  
ذلك؟! فقال مرسي طاغوت وأعلم أنه سوف  
يحكم بالقوانين الوضعية ولكن أنا أنتخبه لأخفف  
الضرر..وأنا كافر بالقوانين الوضعية وأبرأ إلى الله  
منها ومنه ولكن وجود مرسي بالسلطة أهون على  
المسلمين من وجود السيسي وأنا لا أنتخبه من  
أجل أنه يحكم بالقوانين ولكن لدفع شر السيسي؟!  
هل هذا الرجل كافر أم مسلم؟!



توطئة قبل رد هذه الشبهة المتهالكة :

معلوم لأي طالب علم أن الإنتخابات في أصلها ليست كفرا صريحا بذات الفعل المجردة لذلك قد يعتريها جهالة الحال وإنما هي من كفر اللازم و المال أو كفر الوسائل وجملة المطروح في الشبهة هو عبارة عن تلبيس على العامة بعبارات منمقة ..

فلا يأتينا من يتكلم عن العمل هذا في أصله فأصحاب هذه المقالات يقصدون الإنتخابات المعاصرة ومحصلتها ظاهرة وهي اختيار مشرعين من دون الله أو حكام طواغيت يلزمون العباد بحكم الدستور الوثني ودين الديمقراطية العلماني و يوالون عباد الصليب وينضوون تحت سلطان الأمم الملحدة راضين بشرائعها و قوانينها كقانون حرية الأديان و حقوق الإنسان و المثلية وغيرها .

تعقيب لابد منه :

جاهل الحال: وهو الجاهل بحقائق الأقوال والأفعال لا جاهل الحكم ..





■ فجاهل الحال معذور بجهالة الحال عند القضاء الشرعي إذا تبين بالقرائن جهله بحقيقة الفعل وهذا قد يتصور في المنتخب أما المرشح فهو طاغوت سواء كان مدير دائرة أو برلماني أو حاكم لكونه جعل نفسه ندا لله في التشريع ..

وجاهل الحال ذاك كافر عند الناظر و المجاهد لظاهر فعله المكفر وكون جهل الحال أمر باطن لا يمكن الإطلاع عليه إلا بعد القدرة و الإستفصال فلا يلومن من يسعى إلى الإنتخابات إلا نفسه فهو هدف مشروع لجنود الله .

■ وجاهل الحكم : وهو من يعلم حقيقة الفعل و جهل إما كونه محرما أو كونه كفر وردة.. فجاهل حرمة الشرك هذا ما عرف الإسلام أصلا وجاهل كونه كفر هذا مرتد كون خلو نفسه من العلم دفعه لهدم أصل إيمانه الواجب الذي لا عذر فيه لأحد بجهل حيث نقض معنى لا إله إلا الله بإرتكابه شرك الإنتخاب و نصب الأنداد لله





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة 21

#رفع\_التلبيس\_عن\_شبهة\_أعوان\_إبليس 2

﴿الجواب على الشبهة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى  
آله وصحبه ومن والاه واهتدى بهداه .. أما بعد ..

ف الله عز أ قضي في شريعته ، في كتابه وعلى  
لسان رسوله ﷺ أن المعين على المعروف والخير له  
حكم فاعله ، وأن المعين على المنكر والشر له حكم  
فاعله ..

يقول سبحانه وتعالى عن قوم ثمود لما عقر  
صاحبهم ناقة صالح : (فَنَادَوْا صَاحِبَهُمْ فَتَعَاطَى  
فَعَقَرَ) [سورة القمر 29] ..



فالذي عقر ناقة صالح رجل واحد ، ولكن لما أعانه  
قومه على هذه الفعلة الشنعاء والجريمة النكراء  
ورضوا به ، جعلهم الله جميعاً - إلا من آمن بصالح -  
عاقرين للناقة ، وعاقبهم جميعاً ، فقال سبحانه  
عنهم : { فَكَذَّبُوهُ فَعَقَرُوهَا فَدَمْدَمَ عَلَيْهِمْ رَبُّهُمْ  
بِذُنْبِهِمْ فَسَوَّاهَا } [سورة الشمس 14]

فهذا دليل على أن المُعين على المنكر والداعي إليه  
له حكم صاحب المنكر .. لذلك القاعدة الفقهية تقول  
(الردء له حكم المباشر)

﴿ولنا أن نسأل هؤلاء ماهو حكم المسلمين الذين  
يعيشون هناك إذا لم يبايعوا ؟!!! هل سيموتون  
ميتة جاهلية ؟؟؟ ..

وإذا كان الجواب بالنفي بمعنى أن البيعة ليست  
واجبة على المسلمين تحت سلطة نتنياهو ولا  
بايدن ولا روحاني ولا مرسى ولا أي حاكم كافر  
إبتداءً أو إنتهاءً ، ولا علة للتفريق سواء كانت الدار



دار كفر أصلي أو دار كفر طارئ لأن تعليق الحكم به  
الجواز لعدة دفع الضرر بناء على إختلاف الدار هو  
من أبطل الباطل..

ولا أدري على أي ملة يفتي من أفتى بذلك فالكفر  
كفر والأفعال المكفرة يكفر مرتكبها في أي أرض  
وأي زمان مالم يكن عنده مانع معتبر والإعانة على  
تنصيب الحاكم الكافر الذي يجري حكمه الشرعي  
على المسلمين إختيارا هي إعانة على الشرك فالردء  
هو المعلن و له حكم المباشر لنفس الفعل والتفريق  
قائم بين كوننا مقهورين بحكمهم بالإستضعاف  
وبين إختيارنا ذلك طواعية ومن لم يفرق بين  
المقامين فقله لعمرى من أحجيات الأبالسة في  
التلبيس على المسلمين أمر دينهم ومن تضييع  
أمانته .

وعند النظر في الإنتخابات والتي هي وسيلة  
موصلة لمقصود فاعليها ، و(الوسائل لها أحكام  
المقاصد) كما في القاعدة الفقهية ، أو (الأمور  
بمقاصدها) كما القاعدة في لفظ آخر ...





#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة22

#رفع\_التلبيس\_عن\_شبهة\_أعوان\_إبليس3

قال تعالى: {وَلَا تَرْكَنُوا إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا  
فَتَمَسَّكُمُ النَّارُ وَمَا لَكُم مِّنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ أَوْلِيَاءَ ثُمَّ لَا  
تَنْصَرُونَ} [هود: 113].

أقول : عند النظر في الانتخابات نجد أن  
المنتخب في حقيقته يعيّن بانتخابه هذا الطاغوت  
المنتخب - كمرسي والسيسي لا فرق - على ما  
سيقوم به من حكم البلاد والعباد بالقوانين  
الوضعية الشريكية وتعبيد العباد لغير خالقهم  
سبحانه وتعالى .. وهذا أعظم الفساد على الإطلاق  
والمفسدة التي لا تدانيها مفسدة ، ودفع هذه





المفسدة من أوجب الواجبات في دين الله .

فمن أعان هؤلاء بانتخابهم فله نفس حكمهم في الشرع لأنه رء على المنكر والكفر والشرك .. فهو كافر مثلهم .

أما دعوى المُنتخب أن هذا الطاغوت - كمرسي - أخف ضرراً على المسلمين من ذلك الطاغوت - السيسي - لذلك سينتخبه لدفع مفسدة وضرر السيسي ، فهذا والله من تلبيس ابليس وتزيين الشرك للناس بأجمل صورة وكأنه الحريص على المسلمين ! كما فعل أبوهم الأول لما جعل شجرة الحرمان والإبعاد شجرة الخلد ومُلك لا يبلى !

فبالله ، أي المفاسد هي في دين الله أعلى يجب دفعها واجتنابها؟! أليس الشرك بالله والكفر أعظم المفاسد في دين الله على الإطلاق؟! أليس دفع الشرك والكفر عن العباد والبلاد هو أعلى مراتب الجهاد التي تُتلف لأجلها النفوس والأموال دفعاً لهذه المفسدة وجلباً لضره من توحيد الله وعبادته؟!



#سهم\_من\_كنانة\_أهل\_السنة\_على\_الجفاة\_أهل  
ل\_الفتنة

#العين\_الباصرة\_في\_كشف\_وثنية\_الإ  
نتخابات\_المعاصرة23

#رفع\_التلبيس\_عن\_شبهة\_أعوان\_إبليس4

﴿ فكيف يقع الرجل في أعظم المفاسد بفعله  
الشرك الصُّراح والكفر البواح بانتخاب هؤلاء  
الطاوagيت ، بحجة دفع فسادهم عن المسلمين في  
دينهم و دمائهم وأموالهم وأرزاقهم وأعراضهم و  
التي حفظها مصلحة دون مصلحة التوحيد ودفع  
الشرك ، وكلا الطاوغوتين سيحكمان بنفس القوانين  
الوضعية الشركية ؟!

فهذا من الضلال والباطل ، ومن تزيين شياطين الإ  
نس والجن للشرك والكفر بحجة واهية ضاحدة  
ملغاة شرعاً .. فلا يجوز إرتكاب الكفر الصُّراح و  
الشرك البواح في دين الله إلا عند الإكراه الملجئ



كما جاء ذلك في كتاب الله ..

فهؤلاء المُنتخبين الواقعين في الكفر بهذه الحجة العرجاء الجوفاء الصلعاء ، يصدق فيهم قوله تعالى : (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ☆ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ☆ أُولَئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ فَحَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فَلَا ثَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزْنًا ) [سورة الكهف 103 - 105] .

ومن أراد دفع شر هؤلاء الطواغيت فلا يدفع عنهم إلا بالطرق الشرعية من الجهاد في سبيل الله باليد و اللسان ، فإن عجز فليهاجر من أرضهم إلى أرض إسلام أو أرض أقل فتنة على المسلمين في دينهم ، كما هاجر أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام من مكة إلى الحبشة .. ف الله عز وجل : (يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِيَ وَ سِيعَةً فَإِيَّائِي فَأَعْبُدُونِ) [سورة العنكبوت 56] .





قال ابن المنذر: إته قد "أجمع كلُّ مَنْ يُحفظ عنه  
من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على المسلم  
بحال". نقله عنه ابن القيم في "أحكام أهل الذمة"  
(787/2).

وقال النووي عند شرحه لحديث عبادة بن الصامت  
(إلا أن تروا كفراً بواحا):

قال القاضي عياض: "أجمع العلماء على أن الإمامة  
لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل،  
وكذا لو ترك إقامة الصلوات والدعاء إليها". "شرح  
صحيح مسلم" للنووي (315/6).

وقال ابن حزم: "واتفقوا أن الإمامة لا تجوز لامرأة  
ولا لكافر ولا لصبي". "مراتب الإجماع" ص 208،  
ولم يتعقبه ابن تيمية في نقد مراتب الإجماع؛ مما  
يدل على موافقته له.

وقال ابن حجر: إن الإمام "ينعزل بالكفر إجماعاً،  
فيجب على كل مسلم القيام في ذلك، فمن قوي





على ذلك فله الثواب، ومَن داهن فعليه الإثم، ومن  
عَجَزَ وجَبَتْ عليه الهجرة من تلك الأرض".

"فتح الباري" ( 123/13).

فالطرق الشرعية لدفع الشرك والكفر والفساد ،  
إما بالجهاد أو الهجرة وليس بالأساليب الجاهلية  
الكفرية الشركية .. ف (إن الله طيبٌ لا يقبلُ إلا  
طيباً) رواه مسلم .

تم بفضل من الله وحده ..  
والله أعلى وأعلم وهو يهدي إلى سواء السبيل .  
اللهم آمين ...



هذا و ماكان من توفيق و صواب  
فمن الله وحده لا شريك له  
وماكان من خطأ أو نسيان فمن  
العبد الضَّعيف ومن الشيطان .

كتبه / ناصر السَّنة القرشي   
310/3\_508/5\_676/7

قناة التلغرام / ولا تَتَّبِعُوا السَّبِيلَ  
→ t.me/rightway02

حساب الفيس / وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ  
<https://www.facebook.com/profile.php?id=100043627276574>

لا تنسوننا من  
خالص دعائكم  
هدانا الله  
وإيّاكم إلى  
سواء السبيل  
وثبتنا عليه .  
آمين

غرة رجب / 1442هـ